البنك الكويتي والعربي الوحيد إلى جانب بنوك عالمية لترتيب قرض بقيمة 1,43 مليار دولار

«الوطني» أكبر مساهم في تحالف مصرفي عالمي لتمويل محطة «الزور الشمالية» للطاقة وتحلية المياه

يشارك بنك الكويت الوطني في تحالف مصرفي (كونسورتيوم) عالمي يضم مجموعة من البنوك العالمية لترتيب قرض بقيمة 1,43 مليار دولار لتمويل المرحلة الأولى من مشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة وتحلية المياه.

وبنك الكويت الوطني هو البنك الكويتي والعربي الوحيد الذي يشارك في هذا الكونسورتيوم، كما أنه أكبر مساهم بين البنوك التجارية في هذا القرض الذي يعتبر الأول من نوعه لتمويل أول مشروع يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت.

وإلى جانب بنك الكويت الوطني، يضم الكونسورتيوم بنك اليابان للتعاون الدولي ومؤسسة ضمان الصادرات والاستثمارات اليابانية- وهما مؤسستان حكوميتان يابانيتان- والبنوك العالمية بنك طوكيو ميتسوبيشي يو أف جي، وسوميتومو ميتسووي، وستاندرد تشارترد بنك.

وقد تم انشاء شركة مختصة للمشروع باسم شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى والتي تتوزع ملكيتها على شركة شمال الزور الأولى (40٪) ومؤسسات عامة كويتية (10٪)، و50٪ المتبقية ستتاح للمواطنين الكويتيين من خلال اكتتاب عام سيقام بعد انتهاء بناء المشروع.

شيخة البحر

البحر: مشاركة البنك في الكونسورتيوم تعكس قدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض الضخمة والسمعة الممتازة التي يتمتع بها

«الوطني» يتمتع بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف العالمية

ويعتبر مشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة وتحلية المياه أول مشروع من نوعه في الكويت يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويهدف المشروع إلى إنتاج 1500 ميغاواط من الطاقة وتحلية المياه بقدرة 105 ملايين جالون امبراطوري يوميا.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت شيخة خالد البحر إن اختيار بنك الكويت الوطني كالبنك الكويتي والعربي الوحيد المشارك في هذا الكونسورتيوم العالمي، وكأكبر مساهم في القرض بين البنوك التجارية المشاركة فيه، تعكس قدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض والتمويلات الضخمة، إلى جانب السمعة الممتازة التي يتمتع بها على الساحتين المحلية والعالمية.

وأكدت البحر أن هذا القرض يعكس كذلك الدور الريادي والتاريخي للبنك في دعم قطاع الطاقة في الكويت. ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الحيوية في الكويت لكونه سيعزز من إنتاج الطاقة ويساهم في تلبية الطلب المتزايد عليها. وتبرز أهميته بشكل خاص أنه أول مشروع يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت ضمن المشاريع الواردة في خطة التنمية الحكومية. وهو ما يشكل مؤشرا إضافيا على دوران عجلة المشاريع التنموية التي تعتبر ضرورية جدا لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد. ونحن متفائلون برؤية المزيد من المشاريع خلال الفترة المقبلة.

ويحتفظ «الوطني» بأعلى التصنيفات الائتمانية بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ البنك بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثامنة على التوالي. وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعا حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

أهمية المشروع تبرز من كونه أول المشاريع التنموية القائمة على الشراكة بين القطاعين

المشروع مؤشر إضافي على دوران عجلة المشاريع التنموية التي تعتبر ضرورية جداً لتحفيز النمو الاقتصادي

50٪ من أسهم الشركة المختصة بالمشروع ستتاح للمواطنين الكويتيين من خلال اكتتاب عام

عن بنك الكويت الوطني

يذكر ان بنك الكويت الوطني تأسس في العام 1952 ليكون أقدم وأكبر بنك وطني ومؤسسة مالية في الكويت ومنطقة الخليج العربي. حقق الوطني أرباحا صافية بلغت 305,1 ملايين دينار (1085 مليون دولار) خلال العام 2012، والتي تعد بين الأعلى على مستوى العالم العربي. وبلغت موجودات البنك الإجمالية 16,4 مليار دينار (58,4 مليار دولار) وحقوق مساهميه 2,3 مليار دينار (8,2 مليارات دولار) بنهاية العام 2012.

ويتمتع الوطني بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف العالمية موديز وفيتش وستاندرد أند بورز، ولديه أوسع شبكة من الفروع الخارجية والشركات التابعة ومكاتب التمثيل منتشرة في لندن ونيويورك وباريس وجنيف وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والأردن والسعودية والإمارات والعراق ومصر وتركيا والصين.

معرض العقارات التركية ينطلق غداً بمشاريع تقدر بـ 30 مليار دولار

إيهاب ذكري

أعلن المدير التنفيذي في شركة اكسبو سيتي ايهاب ذكري الشركة المنظمة لمعرض العقارات التركية والكويتية والذي سينطلق غدا ويستمر حتى 18 ديسمبر الحالي، عن انتهاء الاستعدادات اللازمة للمعرض واكتمال الشركات المشاركة والتي يصل عددها إلى 41 شركة كويتية وتركية.

وقال ذكري في بيان صحافي للشركة ان المعرض سيقام في فندق الريجينسي، بمشاركة كبرى الشركة الكويتية والتركية والتي ستقوم على عرض مشاريع تقدر قيمتها بنحو 30 مليار دولار.

وأوضح ان «إكسبو سيتي» وبعد ان استعدت للحدث تؤكد انه سيكون الأول من نوعه في الكويت وعلى المستوى الخليجي، مشيرا إلى أن الحدث الكبير يجمع كبرى الشركات العقارية تحت سقف واحد وبرعاية السفير التركي في الكويت. وتابع «المعرض يأتي في ظل احتلال الكويتيين المركز الثاني من حيث الاستثمارات في تركيا على مستوى العالم في 2013، وهو مؤشر جيد على ان السوق الكويتي محب للاستثمار في السوق التركي، وأن كبار المستثمرين في دول الخليج يتهافتون على شراء العقارات في المنتجعات التركية». وأكد ذكري ان المعرض سيكون بمشاركة شركات مساهمة حكومية في تركيا، وأنه سيشهد مشاركة 16 شركة عقارية كبيرة من تركيا، و25 شركة من الكويت تعمل في تركيا والكويت، فضلا عن وجود الشركات المطورة التركية التي تدخل السوق الكويتي لأول مرة. وأرجع ذكري كثرة الاستثمارات الخليجية في تركيا إلى الاستفادة من تغيير القوانين التي فتحت الباب أمام استثمارات دول الخليج، مشيرا إلى أن تركيا قامت بإنهاء ما يطلق عليه قيود التبادلية، منوها إلى أنه قبل رفع هذه القيود كان يتم السماح للمستثمرين الأجانب بشراء العقارات فقط في حالة السماح للأتراك بشراء عقارات في دول هؤلاء المستثمرين.

وأكد ذكري على ان الاستثمارات العقارية التي ستقدم خلال فترة المعرض ستكون محط انظار للجميع وان السوق الكويتي يعتبر من الاسواق الناجحة التي تقتنص الفرص العقارية من قلب المعارض.

وبيّن أن تركيا تدخل ضمن أكبر 10 أسواق عالمية في نمو أسعار العقار فيها وفقا لمؤشر نايت فرانك الدولي، وتقع في المركز الثاني ضمن أكثر الأسواق جاذبية وفقا لمؤسسة «إرنست أند يونغ»، وترشح عدة مؤشرات سياحي سكني بعوائد مجزية تعود على المشتري بعوائد شهرية أو سنوية.

وقال أبونفيسة «اننا الآن بصدد فتح أسواق جديدة واعدة يتم من خلالها تحقيق أرباح تصل إلى 50٪ للمشترين في بداية المشروع، وستكون هناك ضمانات من خلال شركتنا لضمان تحقيق أعلى العوائد المجزية، وسيتم طرح المنتج الجديد على مراحل، موضحا أن المرحلة الأولى ستكون حصريا لعملائنا، والمرحلة الثانية ستتم بطرح المنتج للجمهور».

وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ البنك بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثامنة على التوالي. وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعا حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

عن بنك الكويت الوطني

يذكر ان بنك الكويت الوطني تأسس في العام 1952 ليكون أقدم وأكبر بنك وطني ومؤسسة مالية في الكويت ومنطقة الخليج العربي. حقق الوطني أرباحا صافية بلغت 305,1 ملايين دينار (1085 مليون دولار) خلال العام 2012، والتي تعد بين الأعلى على مستوى العالم العربي. وبلغت موجودات البنك الإجمالية 16,4 مليار دينار (58,4 مليار دولار) وحقوق مساهميه 2,3 مليار دينار (8,2 مليارات دولار) بنهاية العام 2012.

ويتمتع الوطني بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف العالمية موديز وفيتش وستاندرد أند بورز، ولديه أوسع شبكة من الفروع الخارجية والشركات التابعة ومكاتب التمثيل منتشرة في لندن ونيويورك وباريس وجنيف وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والأردن والسعودية والإمارات والعراق ومصر وتركيا والصين.